جامعة ديالى
كلية التربية الاساسية
قسم التاريخ

تاريخ العراق المعاصر

الأستاذ المساعد الدكتور
قحطان حميد كاظم

١٤٣٦هـ ٢٠١٥م

المحاضرة الخامسة عشرة

رابعاً : الملك غازي يكلف جميل المدفعي بتشكيل الوزارة :

على أثر اعتذار ياسين الهاشمي عن تشكيل الوزارة الجديدة ، كلف الملك غازي السيد جميل المدفعي بتشكيلها في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٣ ، وتم تشكيل الوزارة على الوجه التالي :

١ . جميل المدفعي . رئيساً للوزراء .

٢ . ناجي شوكت . وزيراً للداخلية .

٣ . نصرت الفارسي . وزيراً للمالية .

٤ . جمال بابان . وزيراً للعدلية .

٥ . رستم حيدر . وزيراً للاقتصاد والمواصلات .

٦ . صالح جبر . وزيراً للمعارف .

٧. نوري السعيد . وزيراً للخارجية ،ووكيلاً لوزير الدفاع .

وعلى اثر تشكيل الوزارة الجديدة تقدم جميل المدفعي إلى مجلس النواب بمنهاج حكومته الذي جاء خالياً من أي إشارة إلى تعديل معاهدة ١٩٣٠ العراقية البريطانية، وكل ما تضمنه المنهاج لا يعدو عن كونه قضايا عامة وثانوية لا تمس قضايا الشعب الرئيسية ، وبعد انتهاء الجلسة صدرت الإرادة الملكية بتعطيل المجلس لمدة ٣٠ يوماً ، بحجة إتاحة الفرصة للحكومة لتهيئة أعمالها .

إضراب عام ضد شركة الكهرباء البريطانية :

لم يكد جميل المدفعي يشكل وزارته حتى جابهت حكومته أخطر الأزمات عندما أعلنت الطبقة العاملة الإضراب العام ضد شركة الكهرباء البريطانية بسبب استغلالها الجشع لأبناء الشعب .

كانت شركة الكهرباء ، التي يمتلكها البريطانيون قد فرضت على المواطنين دفع ٢٨ فلساً عن كل كيلوواط ، مما اثقل كاهل الطبقات الفقيرة التي كانت بالأساس تعاني من الظروف الاقتصادية الصعبة في ظل الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلدان الرأسمالية ، وانعكست أثار تلك الأزمة على حياة الشعب المعيشية .

حاولت نقابات العمال حث شركة الكهرباء على تخفيض أسعار الوحدات الكهربائية وبذلت جهوداً كبيرة لحمل الشركة على تنفيذ مطالبها . غير أن الشركة رفضت الاستجابة لتلك الطلبات المتكررة ، متذرعة بالتكاليف العالية لتوليد الكهرباء .
فلما وجدت نقابات العمال أن الشركة مصرة على موقفها دعت إلى الإضراب عن استخدام الكهرباء ، والاستعاضة عنه بالفوانيس الزيتية ، واللوكسات ،لحين استجابة الشركة لمطالبهم .

لقيت دعوة نقابات العمال الاستجابة الواسعة من الطبقة العاملة ، وتوقف العمال عن استخدام الكهرباء ،وتوسع الإضراب ليشمل قطاعات واسعة من الشعب ،مما أقلق الحكومة ، وجعلها تخشى من تطور الإضراب ، ودفعها ذلك الموقف إلى إجراء مفاوضات مع شركة الكهرباء في محاولة منها للضغط على الشركة ،لتخفيض أجور الكهرباء ، لكنها لم تتوصل إلى نتائج إيجابية حاسمة في مسعاها مع الشركة حيث وافقت الشركة على تخفيض فلسين فقط من سعر الكيلوواط الواحد ، وهذا ما لم يرضِ نقابات العمال ، وجعلها تقرر الاستمرار في الإضراب .

غير أن الحكومة بدلاً من أن تقف إلى جانب الشعب أقدمت على اعتقال العديد من القادة النقابيين النشطين ، وإحالتهم إلى المحاكم التي أصدرت بدورها الأحكام ضدهم بالسجن لمدد مختلفة ، كما وجهت إنذاراً إلى الصحف التي وقفت إلى جانب الإضراب ، وهددت بغلقها، ولما لم تلتزم تلك الصحف بإنذار الحكومة سارعت الحكومة إلى تعطيلها عن الصدور، كما قامت بإبعاد العديد من العمال النشطين إلى مدينة السليمانية .
أما الإنكليز فقد سارعوا إلى جلب قوات عسكرية لحماية الشركة، وحماية رعاياهم في بغداد وكركوك والموصل والبصرة .

لم تعمر حكومة المدفعي طويلاً ، فقد دبت الخلافات بين أعضائها حول مشروع (نهر الغراف) ، وضرورة بناء سد عليه ، فيما ادعى وزير المالية أن المشروع ليس أهم من تسليح الجيش ، وقد أدى اختلاف مواقف الوزراء إلى وقوع انقسام في مجلس الوزراء ، وهدد بعض الوزراء بالاستقالة ، فما كان من المدفعي إلا أن يقدم استقالته إلى الملك في ١٣ شباط ١٩٣٤ ، وقد تم قبول الاستقالة في ١٩ شباط وكلف الملك جميل المدفعي من جديد بتشكيل الوزارة في نفس اليوم ، وجاءت الوزارة على الوجه التالي:

١ . جميل المدفعي . رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية .
٢ . ناجي السويدي . وزيراً للمالية .
٣ . جمال بابان . وزيراً للعدلية .
٤ . رشيد الخوجه . وزيراً للدفاع .
٥ . جلال بابان . وزيراً للمعارف .
٦ . عباس مهدي . وزيراً للاقتصاد والمواصلات .
٧ . عبد الله الدملوجي . وزيراً للخارجية .

لم تقدم هذه الوزارة أي شيء للشعب ، بل على العكس من ذلك عمدت إلى إلغاء قانون المطبوعات الذي أصدرته حكومة الكيلاني عام ١٩٣٣ ، وأعادت القانون الذي شرعه نوري السعيد عام ١٩٣٠ ، والذي اعتبرته المعارضة أشد وطأة من قانون المطبوعات العثماني لما احتوته مواده من اضطهاد لحرية الصحافة ، وقد أثار عمل الحكومة هذا غضباً واستنكاراً شديدين من قبل الصحافة والأحزاب الوطنية وأبناء الشعب .

كما أقدمت هذه الحكومة على منع لفيف من المحامين والمثقفين الوطنيين من إحياء ذكرى ثورة العشرين التي كان من المقرر إقامتها يوم ٣٠ حزيران ١٩٣٤ ، ولجأت الحكومة إلى اعتقال العديد منهم يوم ٢٨ حزيران في بغداد والحلة والنجف وكربلاء والديوانية بغية منع الاحتفال .

إلا أن الشعب تحدى السلطة ، وأقام الاحتفالات في بغداد ، و كربلاء ، والنجف وألقيت خلال الاحتفالات الخطب الحماسية عن ثورة العشرين ، ودعا الخطباء إلى تعديل معاهدة ١٩٣٠ الجائرة ، وتحقيق الاستقلال الناجز للعراق .

خامساً: استقالة جميل المدفعي وتكليف علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة:

ضج الشعب العراقي بالشكوى من سياسة الحكومة المدفعية ، وشيوع ظاهرة المحسوبية والفساد ، مما دفع الملك غازي إلى أن يلمح للمدفعي عن تلك الشكاوى وفهم المدفعي قصد الملك غازي ، وسارع إلى تقديم استقالة حكومته في ٢٥ آب ١٩٣٤ ، وتم قبول الاستقالة في اليوم التالي ، وعهد الملك على الفور إلى السيد علي جودت الأيوبي بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتم تشكيلها في ٢٧ آب ١٩٣٤ على الوجه التالي :

١ . علي جودت الأيوبي . رئيساً للوزراء ، ووزيراً للداخلية .

٢ . جميل المدفعي . وزيراً للدفاع .

٣ . يوسف غنيمة . وزيراً للمالية .

٤ . جمال بابان . وزيراً للإقتصاد .

٥ . نوري السعيد . وزيراً للخارجية .

٦. ارشد العمري . وزيراً للأشغال والمواصلات .

٧ . عبد الحسين الجلبي . وزيراً للمعارف .

وبتولي الأيوبي منصب رئاسة الوزارة أصبح منصب رئيس الديوان الملكي شاغراً وقد حاول نوري السعيد ترشيح نسيبه (جعفر العسكري) لهذا المنصب ، إلا أن الملك غازي رفض هذا الترشيح ، وعيّن رستم حيدر رئيساً للديوان .

أعتبر الشعب العراقي هذه الوزارة امتداداً للوزارة السابقة ، وهاجمتها المعارضة بشدة ، وقد وزعت في ذكرى تتويج الملك غازي في ٨ أيلول ١٩٣٤ منشورات تندد بالحكومة والملك الذي حملته مسؤولية سوء الأوضاع الاقتصادية ، مما أثار جزع الحكومة التي حاولت من دون جدوى معرفة مصدر تلك المنشورات ، وقد لجأت إلى إغلاق صحيفة الأهالي لمدة سنة ، والمعتقد أن الحزب الشيوعي الذي كان قد جرى تأسيسه في ذلك العام كان وراء تلك المنشورات ، فقد شهدت البلاد نشاطاً واسعاً للشيوعيين في تلك الأيام ، مما جعل الحكومة تشن حملة شعواء ضد العناصر المشتبه بهم ، وإحالتهم إلى المحاكم بتهمة الانتماء لحزب غير مجاز .

أما أهم الأحداث التي جرت على عهد هذه الوزارة ، فكانت التالي :

١. حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة :

وضعت الحكومة في مقدمة مهامها حل البرلمان ، وإجراء انتخابات جديدة ، وقد استحصل الأيوبي الإرادة الملكية القاضية بحل المجلس ، ومعلوم أن الأيوبي الذي كان يشغل منصب رئيس الديوان الملكي في عهد وزارة الكيلاني السابقة كان قد عارض حل المجلس ، ونصح الملك بعدم الاستجابة لطلب الكيلاني ، مما دفعه إلى تقديم استقالة حكومته

قامت الحكومة الأيوبية بأجراء الانتخابات على مقاسها ، مستخدمة كل أساليب التزوير والترهيب والرشوة بشكل علني ، وبلغ الأمر بالحكومة أنها لم تسمح للمنتخبين الثانويين بوضع أوراق الانتخاب في الصناديق إلا بعد إطلاع ممثلي الحكومة عليها لكي تتأكد من

مطابقة الأسماء مع القوائم التي أعدتها الحكومة سلفاً . وهكذا جاء البرلمان الجديد في واقع الأمر بالتعيين وليس بالانتخاب ، مما أثار غضب واستياء أبناء الشعب والقوى السياسية الوطنية المعارضة .

لقد كان إصدار قانون الانتخاب على درجتين . كما أراد المحتلون البريطانيون . لكي يضمنوا دائماً وصول مناصريهم إلى عضوية مجلس النواب دون الالتفات إلى إرادة الشعب ، فقد كان الشعب في وادٍ ، والحكومات المتوالية على سدة الحكم في وادٍ آخر .

وتعرضت الحكومة عند افتتاح المجلس الجديد ، في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤ ،إلى انتقادات شديدة انهالت عليها من كل جانب ، وشدد عدد من النواب على مهزلة حل المجالس النيابية باستمرار ، ومن دون أن تنهي تلك المجالس دورتها المقررة بأربع سنوات ، مما جعل دور تلك المجالس ضعيفاً جداً ، وجعل معظم النواب منقادون للحكومات المتوالية على سدة الحكم لكي يضمنوا فوزهم بالانتخابات الجديدة على قائمة الحكومة التي تجري الانتخابات مما سبب في إفساد الحياة السياسية للبلاد ، وإفراغ السلطة التشريعية من جوهر واجباتها .

المصادر

١.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب العراقية.

٢.عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية(١٠ جزء).

٣.عبدالرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث(٣ جزء).

٤.عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية(مجلد ١-٣).

٤.فاروق صالح العمر، الاحزاب السياسية في العراق ١٩٢١-١٩٣٢.

٥.جعفر عباس حميدي وابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر.

٦.فاضل حسين، الفكر السياسي في العراق المعاصر.

٧.عبدالجبار حسن الجبوري، الاحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨.

٨.فيبي مار،تاريخ العراق المعاصر، العهد الملكي.

٩.جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد .

١٠.ستيفن همسلي لونكريكك،العراق الحديث من سنة ١٩٠٠- ١٩٥٠.